الدباغ: تقارير المنظمات الدولية عن الحرية في العراق غير واقعية

وصفت الحكومة العراقية، امس الخميس، تقرير الخارجية البريطانية الذي اعتبرت فيه أن العراق يعد "واحداً من أسوأ دول العالم" في مجال حرية التعبير عن الرأي بـ"غير الواقعي وغير المنصف" وفي الوقت الذي اتهمت فيها الخارجية والمنظمات الاجنبية بالاعتماد على معلومات غير دقيقة في تقاريرها، اعترفت بأن الأجهزة الأمنية العراقية تحتاج إلى المزيد من التدريب على احترام الحريات والصحافيين.

□ بغداد / المدى

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن تقرير الخارجية البريطانية وتقارير المنظمات الأخرى بشأن حرية الرأي في العراق "غير منصفة، خصوصاً في ما يتعلق بحرية الإعلام"، مبيناً أن "الحرية التي يتمتع بها الإعلام العراقي هي الأفضل من بين دول المنطقة كما أنها في تصاعد".

وأعرب الدباغ عن أسفه لـ"اعتماد المنظمات وهي جالسة في مكاتبها على تقارير إعلامية مجتزأة بعيدة عن الواقع العراقي"، داعيا "الخارجية البريطانية لأن تكون أكثر قرباً من الواقع العراقي وألا تعتمد على تقارير إعلامية لا ترقى إلى مستوى الحقيقة، باعتبارها تمثل دولة ديمقراطية عريقة".

ولفت الدباغ إلى أنه "مع كل ذلك فإن الحكومة لا تعتبر هذه التقارير هجوماً أو مؤامرة ضدها كما تعتبرها بعض الأنظمة الهشة التي لا تؤمن بحرية الرأي".

وأضاف الدباغ في السياق نفسه، أن "ثقافة الحريات وتدريب أجهزة الدولة، خصوصاً الأمنية منها، على احترام مهنة الصحافة يتطلب ثقافة احترام حقوق الإنسان، وإدراك تلك الأجهزة أنها لم تعد قمعية تابعة للسلطة، بل هي موجودة في دولة ديمقراطية ويجب أن تتصرف على أساس ذلك".

واستدرك المتحدث باسم الحكومة قائلاً، إن "هذه المرحلة الانتقالية تحتاج إلى فترة زمنية لمعالجة الموروث الذي عانى منه العراق طيلة عقود"، مبيناً أن "هذا الأمر يتطلب صبراً من كل من يؤمنون أن الحرية الإعلامية ليست ترفاً، وإنما حصن ودفاع، جزء منهما ملزم للدولة وآخر ملزم للمجتمع".

أما في ما يتعلق بوضع الأقليات في البلاد، فذكر الدباغ أن "العراق يعاني من مشكلة تعرض الأقليات المسيحية لهجمات شرسة من قبل مجاميع إرهابية، وبالتأكيد ليست من الدولة"، مؤكدا أن "الأقليات تتمتع بحريات وتقدير وتمثيل وحقوق ثقافية غير موجودة في كثير من بلدان المنطقة".

وكانت وزارة الخارجية البريطانية اعتبرت في تقرير صدر، أمس الاول الأربعاء ٢ أيار ٢٠١٢، العراق "واحداً من أسوأ دول العالم" في مجال حرية التعبير عن الرأي، كما رأت أن أوضاع الأقليات الدينية لا تزال "غير آمنة" ودعت الحكومة إلى الإيفاء بالتزاماتها تجاهها، فيما لفتت إلى أن المرأة العراقية لا تزال تتعرض بدورها إلى "انتهاكات كبيرة".

وتتعرض الأقليات الدينية في العراق لاسيما المسيحيين إلى أعمال عنف مستمرة، أدت إلى هجرة آلاف الأسر المسيحية إلى خارج العراق خلال السنوات التسع الماضية، كان أقواها الهجوم الذي تعرضت له كنيسة سيدة النجاة ببغداد عام ٢٠١٠ وأسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المواطنين.

وانخفضت أعداد المسيحيين في العراق بعد حرب العام ٢٠٠٣ بحسب إحصاءات غير رسمية، من ١,٥ مليون إلى نصف المليون، بسبب هجرة عدد كبير منهم إلى خارج العراق وتعرض العديد إلى الهجمات في عموم مناطق العراق، خصوصاً في نينوى وبغداد وكركوك، فيما تعرض الايزيديون خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى هجمات عنيفة استهدفت مناطقهم في محافظة نينوى أدت إلى مقتل وإصابة ١٠٠٠ منهم، كما قتل عدد من الصابئة الذين يمتلكون محال للصياغة في بغداد والبصرة خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ والتي أكدت الشرطة العراقية أنها ليست لدوافع دينية بل لأسباب جنائية.

يذكر أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش حذرت في تقريرها السنوي في (٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢)، من احتمال تحول العراق إلى دولة استبدادية من جديد بالرغم من التحولات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة منذ مطلع العام ٢٠١١، وفيما انتقدت واشنطن لتركها "نظاماً يقمع الحريات" بعد انسحاب قواتها، أكدت أن العراق ما يزال من أكثر الأماكن خطورة في العالم على الصحافيين.

ويعد العراق واحداً من أخطر البلدان في ممارسة العمل الصحافي على مستوى العالم حيث شهد مقتل ما يزيد على ٣٦٠ صحفياً وإعلامياً منذ سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣.

صحفيون يتعرضون لاعتداءات متواصلة.. (وكالات)

الكردستاني يطالب الحكومة بتقديم المساعدة للاجئين السوريين في نينوى

□ بغداد / المدى

طالب التحالف الكردستاني، امس الخميس، حكومة بغداد وبرلمانها بتقديم المساعدة لمخيم اللاجئين السوريين في نينوى والذي يضم ٥٠٠٠ لاجئ، مؤكدا أنهم يفتقدون لأبسط الاحتياجات.

وقال النائب عن التحالف حميد بافي خلال مؤتمر صحفي عقده، امس الخميس ، بمبنى البرلمان وحضرته المدى نيوز"، إنه "تم إنشاء مخيم للاجئين السوريين في منطقة فايدة قرب سد الموصل قبل أربعين يوما"، مطالبا حكومة بغداد وبرلمانها بـ"تقديم مساعدات مالية للاجئين البالغ عدهم ٥٠٠٠، وتوفير كرفانات ملائمة لسكنهم وأجهزة تبريد، ومواد غذائية".

وأضاف بافي أن "لجنة برلمانية برئاسة النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون، وأعضاء من قبل لجنة الأوقاف ولجنة المهجرين، زارت هذا المخيم، ووجدت أن أبسط الاحتياجات غير متوفرة فيه".

وكانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في العراق أكدت، في ٣٠ نيسان ٢٠١٢، ازدياد أعداد النازحين السوريين إلى إقليم كردستان، وفي حين أشارت إلى أن نحو ١٥ أسرة سورية تلجأ إلى محافظة دهوك يومياً، كشفت عن لجوء ١٧٧٦ سورياً إلى الإقليم حتى منتصف نيسان الحالي. كما أكدت المفوضية بمحافظة نينوى، في ٩ آذار ٢٠١٢، استعدادها لاستقبال السوريين في حال لجوئهم للعراق، لافتة إلى أنها أعدت خطة طوارئ لهذا الغرض، فيما أشارت إلى عدم تسجيل أي حالات نزوح لأسر سورية باتجاه المحافظة حتى الآن.

ووصفت وزارة الداخلية العراقية وعلى لسان وكيلها الأقدم عدنان الأسدي، في ٢٢ شباط ٢٠١٢، التصريحات بشأن فتح مخيمات لإيواء نازحين من سوريا بـ"غير المسؤولة"، وأكدت أنها لن تسمح بفتح مثل تلك المخيمات إطلاقا، لافتة أن لجنة عليا من القادة الميدانيين ستتوجه لمراقبة الحدود السورية العراقية وإيجاد آلية لضبطها.

يشار إلى أن أعدادا من المواطنين السوريين قد نزحوا باتجاه إقليم كردستان هربا من الأحداث الجارية في سوريا حاليا، كما ضبط حرس الحدود في ربيعة في وقت سابق جنديين سوريين من لم يستدل على أماكنهم، في عند الحدود العراقية، إلا أن الحكومة المركزية سلمتهم إلى سوريا الأمر الذي أثار رفض الإدارة المحلية في نينوى معتبرة إياه منافيا لحقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة.

يذكر أن سوريا تشهد منذ منتصف آذار ٢٠١١ الماضي، حركة احتجاج واسعة النطاق ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد تطالب بإسقاطه تصدت لها قوات الأمن بعنف، مما أسفر عن سقوط أكثر من عشرة آلاف شخص حتى الآن بحسب منظمات حقوقية، علماً أن العدد لا يشمل المختفين أو

المالكي: الاتفاقات التي شكلت بموجبها الحكومة محكومة حصرا بالدستور

□ بغداد / المدى

اعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي، ، أن كل التوافقات التي مررنا بها وتشكلت على أساسها الحكومة ومجلس النواب ورئاسة الجمهورية جميعها محكومة بالفقرة الأولى الأساسية من الدستور، مؤكدا أن الاتفاق النافذ هو الذي لا يتعارض مع الدستور.

وقال المالكي في تصريحات صحافية خلال لقائه رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم بمقر مجلس الوزراء، إن "اللقاء كان وديا واخويا والاتفاق واضح في كل وجهات النظر"، وأكد المالكي على ضرورة "العودة إلى الدستور والاحتكام إليه".

ودعا المالكي لأن "تكون هناك دراسة واقعية حقيقية لعرض كل المشاكل، وإيجاد حلول لها من خلال وضع القضايا المختلف عليها على الطاولة ودراستها على أساس الدستور، عندها سنجد أنفسنا شركاء حقيقيين يحكم علينا الدستور"، موضحا أن "التوافقات التي مررنا بها وتشكلت على أساسها الحكومة ومجلس النواب ورئاسة الجمهورية جميعها محكومة بالفقرة الأولى الأساسية من الدستور وهي أنها لا تعارض الدستور".

وتابع المالكي بالقول "نحن ملزمون بالعمل بما اتفقنا عليه بشرط توافقها مع الدستور"، مستدركا أنه "حتى لو اتفقنا على شيء وتعارض مع الدستور فلا يعتبر اتفاقا".

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه "وبحسب الاتفاقيات التي حصلت، فأن الاتفاق النافذ هو الذي لا يتعارض مع الدستور"، لافتا إلى أن "ما تفضل به الحكيم بأن نلتزم بما اتفقنا عليه ونتفاعل مع الالتزامات وأن نكون صادقين بما نتعاهد، نريد أن تكون هناك شفافية فعلا في الالتزام".

وأكد أنه "حينما يكون الدستور حاكما في مورد يجب أن لا تكون لدينا قضية انتقائية في التعامل مع الدستور"، مشيرا إلى أن "هناك فقرة كتبت وصغتها بنفسي، تنص على الالتزام الكامل بالدستور وعدم الانتقائية وحماية النظام الديمقراطي الاتحادي".

سفير الكويت لدى العراق ينفي زيارة أمير بلاده لبغداد مرة أخرى هذا العام

□ بغداد / المدى

من المنتظر أن يعقد كل من العراق والكويت بمشاركة الأمم المتحدة اجتماعا في الايام المقبلة للبدء بتنفيذ مشروع صيانة العلامات الحدودية بين البلدين، في وقت أعلن سفير دولة الكويت لدى بغداد علي المؤمن أن رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الاحمد الصباح سيزور العاصمة العراقية قبل نهاية العام .

وأكد مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي رغبة العراق والكويت في أن تقوم الأمم المتحدة بمسؤوليتها القانونية في تنفيذ مشروع صيانة العلامات الحدودية وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ بشأن رسم الحدود بين البلدين، في خطوة تسهم في إخراج العراق من الفصل السابع.

ونفى المؤمن في تصريح خاص لاحدى الصحف نية أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح زيارة بغداد مرة أخرى هذا العام.

وكان الأمير زار بغداد لحضور القمة العربية التي عقدت نهاية مارس الماضي وعدت زيارته وقبلها زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى الكويت بداية لحل الإشكاليات وتسوية الملفات العالقة بين البلدين.

وفي نيويورك، قال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة: إن من شأن تنفيذ القرار ٨٣٣ على الأرض أن يهيئ الأجواء الملائمة لبناء الثقة والدفع بالعلاقات الثنائية بين الكويت والعراق الى آفاق أوسع يجني ثمارها شعبا البلدين.

وتأتي تصريحات المندوب الكويتي على خلفية الرسالة المشتركة من جانبه ونظيره العراقي حامد البياتي الليلة الماضية الى نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية لين باسكو لعقد اجتماع ثلاثي بينه والطرفين هذا الأسبوع للنظر في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لبدء مشروع صيانة العلامات الحدودية بين البلدين.

وكانت اللجنة العليا الوزارية العراقية – الكويتية المشتركة قد عقدت الأحد الماضي الدورة الثانية من اجتماعاتها في بغداد، وناقشت اللجنة مجمل القضايا بين البلدين، ومن أهمها: التزامات العراق إزاء القرارات الدولية والحدود البرية بين البلدين وحرية الملاحة في خور عبد الله وملف المفقودين العراقيين والكويتيين والديون الكويتية على العراق والتعويضات وميناء مبارك الكويتي وإنشاء منطقة صيد خليجية وفتح قنصلية كويتية في كل من البصرة واربيل.

ووقع الجانبان على محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا، حيث تم تحديد وحصر جميع القضايا، واتفاقية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون، واتفاقية أخرى بشأن تشكيل لجنة إدارة مشتركة لتنسيق وتنظيم الملاحة في خور عبد الله.كما تم الاتفاق على توقيع عدد آخر من الاتفاقيات بعد انتهاء الإجراءات القانونية الخاصة بها في كلا البلدين.

انسحاب قطعات الجيش من بغداد والمغاوير تتسلم امن العاصمة

□ بغداد / المدى

كشف مصدر في الجيش العراقي، امس الخميس، عن بدء انسحاب قطعات الجيش المتواجدة داخل محافظة بغداد والتوجه نحو الاطراف بأمر القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي.

وقال المصدر في حديث لـ"شفق نيوز" إن "القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أمر بانسحاب الفرقة السادسة والحادية عشر من داخل محافظة بغداد والتوجه نحو الاطراف تمهيداً لاخلائها من المظاهر العسكرية".

وأضاف المصدر أن "قوات مغاوير الداخلية ستحل محل هاتين الفرقتين ضمن خطة معدة مسبقاً بهذا الشأن"، مبيناً أن "بعض عناصر فرق الداخلية بدأت بالانتشار من اليوم في مناطق بغداد".

ويقدر عدد أفراد الجيش العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والى الآن بنحو ٣٥٠ ألف جندي، موزعين على ١٥ فرقة مشاة، واحدة منها فرقة مشاة آلية.

من جانبها أعلنت قيادة عمليات بغداد رفع عدد من نقاط التفتيش والكتل الكونكريتية في جانبي الكرخ والرصافة من العاصمة بغداد .

وذكر بيان لعمليات بغداد تلقت المدى نسخة منه امس " أنه بناء على توجيهات رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة قامت تشكيلات قيادة عمليات بغداد بفتح العديد من الطرق المغلقة، اضافة الى رفع اعداد كبيرة من الكتل الكونكريتية وتقليص عدد السيطرات في العاصمة بغداد".

وأوضح البيان ان ١١٣ طريقاً في جانب الكرخ، و ستة وعشرين في جانب الرصافة، قد تم فتحها فيما تم رفع ثلاثة الاف كتلة كونكريتية في جانب الكرخ، و ٧٩٤ في جانب الرصافة، اما السيطرات التي تم تقليصها فبلغت في جانب الكرخ ثماني سيطرات و ١٨ مرابطة، وفي جانب الرصافة ٣٨ سيطرة".

وتؤكد قيادة عمليات بغداد بان " شهر آيار الحالي سيشهد فتح خمس طرق في جانب الرصافة، والغاء ٣٤ سيطرة ومرابطة في عموم بغداد .

قطعات الجيش تنسحب من العاصمة

الداخلية تشكل لجنة مع بريطانيا للتحقيق في أجهزة كشف المتفجرات

□ بغداد / المدى

اعلنت مفتش عام وزارة الداخلية عن تشكيل لجنة عراقية بريطانية للتحقيق في صفقة اجهزة كشف المتفجرات .

وقال مفتش عام وزارة الداخلية عقيل الطريحي في بيان صدر عن مكتبه إن " وزارة الداخلية شكلت غرفة عمليات مع الحكومة البريطانية للتحقيق في موضوع صفقة الاجهزة المستوردة ".

وأضاف البيان أن " هذه الصفقة مستمر التحقيق فيها واغلبها لا يصلح ان يستخدم وستبحث اللجنة المشتركة الاليات والاسلوب الذي تم من خلاله اتمام صفقة اجهزة كشف المتفجرات ".

وأشار إلى ان " التحقيق مستمر وقد القي القبض على عدد من الضباط الكبار في الوزارة بسبب قيامهم بشراء هذه الاجهزة باضعاف قيمتها الحقيقية".

وكشفت واشنطن مطلع عام ٢٠١٠عن أن اغلب أجهزة كشف المتفجرات التي استوردتها الحكومة العراقية من شركة بريطانية غير صالحة للاستخدام، وطال عقود الشراء فساد مالي، إذ بلغ سعر الجهاز الواحد ٦٠ ألف دولار فيما يباع في أسواق بريطانيا بـ٤٠ دولارا فقط.

ويتولى المالكي إدارة حقيبة الداخلية بالوكالة بعد أن منحه مجلس النواب الثقة بذلك في ٢١ من كانون الأول/ ديسمبر الماضي بالأغلبية المطلقة.

وقالت وزارة الداخلية العراقية أمس الخميس إنها أعادت أكثر من مليار دينار في إطار التحقيق بعمليات الفساد خلال العام المنصرم.

ووضع مؤشر الفساد للأعوام القليلة الماضية – الصادر عن منظمة الشفافية الدولية– العراق بين أكثر دول العالم فسادا.